مجلة الموروث مجلد: 03 عدد: 02 السنة: 2021
ص: 222 - 243 ISSN:2710-8503/EISSN:2992-1538

التحولات التاريخية للصراع الإيراني– السعودي على ضوء تغيير النخب السياسية

The historical transformations of the Iranian-Saudi conflict in light of the change of political elites

بومدين سيدي بوبكر[1]، الصادق جراية[2]

Boumediene sidi boubakar[1], sadok djerraya[2]

جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي– الجزائر

مخبر السياسات العامة وتحسين الخدمة العمومية في الجزائر

University of alchahied Hamma Lakhdar El Wadi - Algeria

1 sboubakar-boumediene@univ-eloued.dz

2 dgerraya-sadok@univ-eloued.dz

تاريخ الإرسال:2021/10/30	تاريخ القبول:2021/11/20	تاريخ النشر : 2021/11/30

ملخص البحث

التحولات الجيوسياسية الحاصلة على مستوى، النظام الدولي تلقي بظلالها على واقع الصراع الإيراني السعودي، خاصة فيما يتعلق بمجال العلاقة مع القوة المهيمنة على الشؤون الدولية " الولايات المتحدة الأمريكية " و القوة الساعية لإعادة تشكيل النظام الدولي الجديد " روسيا "، وتأثير هذه العلاقة على طبيعة الصراع بينهما، حيث تمثل منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي خصوصاً، أحد أبرز الفضاءات الاستراتيجية المؤثرة في بنية ونمط التفاعل الدولي نظراً لأهميتها الجيواستراتيجية وبالتالي تنعكس هذه التحولات على مجريات الأحداث في المنطقة.

الكلمات المفتاح : صراع, تنافس دولي, صراع إقليمي, قوى دولية, نخبة سياسية.

Abstract The geopolitical changes taking place at the level of the international system cast a shadow on the reality of the Iranian-Saudi conflict, especially with regard to the relationship with the dominant power in international affairs “the United States of America” and the force seeking to reshape the new international system “Russia”, and the impact of this relationship on the nature of the conflict Between them, the Middle East and the Arabian Gulf in particular, represent one of the most important strategic spaces affecting the structure and pattern of international interaction due to its geostrategic importance and thus these transformations are reflected in the course of events in the region.

Keywords: Conflict, international competition, regional conflict, international forces, political elite.

بريد المرسل: sboubakar-boumediene@univ-eloued.dz

مقدمة:

يلاحظ من خلال رصد الاتجاهات العظمى للسلوك الإيراني، خلال مرحلة التشكل التاريخي، النزوع الجيواستراتيجي لإيران تجاه منطقة الخليج العربي، وهذا التوجه دائما محكوم بجملة من التصورات التاريخية التي تغذي الرؤية الإيرانية تجاه دول المنطقة، حيث في فترة تسيطر التصورات المرتبطة بالهوية والقومية الفارسية، وبالتالي يمثل الخليج امتداد جيوبولتيكي لإيران في هذه الحالة وفي بعض الفترات يتم الاستناد للتصورات الدينية الطائفية ،وهنا توظف إيران ما يعرف بالمظلومية التاريخية بحق الشيعة، وأحيانا يتم الاستناد المحض على المصلحة القومية لإيران فتتجه نحو الدول والمناطق التي تمنحها ميزة استراتيجية، لذا فإن أهم ما ينبغي الإشارة له هو أن وفي سياستها تجاه بيئتها الإقليمية تستحضر الذاكرة التاريخية لها دائما، أماو السياسة الخارجية السعودية ظلت لفترة طويلة تقوم على مبادئ وثوابت محددة، تتمثل في حُسن الجوار وعدم التدخُّل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وتعزيز العلاقات مع دول الخليج والجزيرة العربية، ودعم العلاقات مع الدول العربية والإسلامية بما يخدم المصالح المشتركة لهذه الدول ويُدافع عن قضاياها، وانتهاج سياسة عدم الانحياز، وإقامة علاقات تعاون مع الدول الصديقة، وتأدية دور فاعل في إطار المنظمات الإقليمية والدولية.

وعلى ضوء هذا تطرح الإشكالية التالية : **كيف ساهم تغيير النخب السياسية الحاكمة في كل من إيران والسعودية على مسار الصراع بينهما؟**

أولا: إيران والسعودية إرث من الخلاف :

ظل تاريخ علاقات، إيران بالسعودية يتأرجح بين التقارب والتنافر وظل، التعقيد حائلا دون وصول هذه العلاقات، في كثير من الأحيان إلى مستوى التحالف، أو التعاون الاستراتيجي ويرجع جزء كبير، من أسباب هذا التعقيد إلى إيران نفسها، والبعض الآخر يرجع للدولة السعودية بالإضافة إلى ظروف، أخرى أهمها تدخل الولايات المتحدة الأمريكية، واستثمارها للظروف والتوترات، لأجل خلق نوع من عدم التقارب بين إيران والمملكة العربية السعودية.

هذا وقد تميزت سياسة إيران، في فترة الشاه محمد رضا، بقيامها بدور فاعل لخدمة الأغراض الأمريكية انطلاقا، من إدراكها بأن تحالفها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة، يحقق مصالحها الإقليمية ويبعدها، عن دائرة تأثير الاتحاد السوفيتي وكانت إيران، الشاهنشاهية في تلك الفترة، تمثل الوسيلة الأكثر فاعلية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، لتحقيق تلك الأغراض، وأن الشاه يدرك من خلال علاقته مع الولايات المتحدة، أهمية المنطقة التي تمثل مركز الجاذبية الاقتصادية، في العالم من خلال توفرها على كميات كبيرة من النفط.[2]

كانت التصرفات الإيرانية على المستوى، الإقليمي وخاصة تجاه دول الخليج العربي تمتاز بالقوة، من خلال إدراكها لبعض المرتكزات المتمثلة بما يلي:

1. أن الوضع الجيواستراتيجي يسمح، لإيران الشاه أن تستحوذ على مرتكز أكبر لأنها تقع على ملتقى الطرق بين آسيا الوسطى، والشرق الأوسط، كذلك تقع إيران في منطقة التماس مع الاتحاد السوفيتي " آنذاك" ما يعني أن الغرب كان سخيا في دعمها نقديا، وعينيا للتعامل مع هذا المنافس الدولي آنذاك.
2. امتلاك إيران إمكانيات اقتصادية، كبيرة جراء العائدات النفطية الأمر الذي جعل منها تمتلك، تأثيرا في البيئة الإقليمية، وبالتالي فإن الشاه طرح بلاده كدولة يمكنها تمويل طموحاته الإقليمية، والتي تتفق وتوجهات الولايات المتحدة الأمريكية والغرب.
3. ضعف معظم، دول المنطقة وخاصة العربية جعل هذا من إيران، قوة إقليمية كبرى في المنطقة طيلة عقدي الستينات والسبعينات، من القرن الماضي وهو ما جعلها تتقمص دور شرطي المنطقة[3].

مثلت هذه المرتكزات، قوة الدفع الكبرى التي جعلت، من إيران الشاه كيان محوري وفاعل على المستوى الإقليمي وخاصة، في الخليج العربي ، كل ذلك جعل من السلوك الخليجي " دول الخليج " والمملكة العربية السعودية خاصة، تنظر بعين القلق تجاه الدور المتعاظم لإيران في المنطقة، بالتوازي مع طموحات الشاه في إحياء أمجاد الإمبراطورية الفارسية الذي يرى بأن الخليج هو فارسي وليس عربي، وأنه إمتداد طبيعي لإيران لابد من إسترجاعه [4].

ويدعم هذا أن الشاه وبعد أن قويت شوكته، أخذ يتحدث عن أطماعه التوسعية في منطقة الخليج، بل وطالب كما أسلفنا، أن يكون اسم الخليج العربي (الخليج الفارسي)، وبعد انسحاب بريطانيا، من الخليج عام 1971 قام الشاه، باحتلال الجزر العربية الثلاث " أبي موسى، طنب الكبرى وطنب الصغرى" التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة " حاليا " .

هذا وأعلن الشاه عن أطماعه، صراحة فقال " **أن إيران يجب أن تبني مستقبل خططها العسكرية، على الخليج** " وأضاف قائلاً " **نحن لا نرغب في ان تخرج، قوات من الخليج الفارسي لتحل محلها قوات، أخرى ولا شك أن أمراً كهذا لن يحدث، وسيكون ضمان حرية الملاحة في هذه المنطقة، ونحن قادرون على إنجاز التزاماتنا** " [5].

وأقوال الشاه السالفة تبين مدى، وعمق الفجوة في العلاقات الإيرانية– الخليجية والسعودية خاصة على اعتبارها المنافس و القادر على الوقوف في وجه الطموحات الإيرانية، من هنا كان سلوك الدولتين يتشكل نحو التأزم باتجاه الصراع رغم وجود ترسبات تاريخية من فترات سابقة تمثلت في هيمنة إيران على منطقة الأحواز، والدعم السعودي لها وظهر هذا الصراع جليا كما قلنا، بعد انسحاب بريطانيا من المنطقة 1971 ومحاولة الشاه تسويق صورة بلاده كشريك موثوق، في المنطقة بالنسبة للغرب وحامي لمصالحهم على حساب التوازن والاستقرار الإقليمي ، وكذا بانتهاجه لسياسة حافية الهاوية تجاه قضية الجزر الثلاث .

ثم ولفترة ليست بالطويلة، ووفق "**مبدأ الرئيس الأمريكي نيكسون**" القاضي في بعض حيثياته جعل كل من إيران والسعودية ركيزتي أمريكا، لملء الفراغ في الخليج العربي كانت العلاقات بين البلدين متقاربة، ولكن ليست لدرجة التحالف أو التعاون الاستراتيجي [6].

وبعد سقوط نظام الشاه، ونجاح الثورة الإسلامية في إيران سنة 1979م بقيادة المرشد الأعلى للثورة الإسلامية " الإمام الخميني " ، والتوجهات الراديكالية والثورية التي باتت ترسم ملامح الدولة الإيرانية الجديدة واستراتيجيتها الإقليمية القائمة على تصدير الثورة لدول الجوار وكذا محاربة التواجد والنفوذ الأجنبي في المنطقة، مثلت هذه التغيرات تحديا فعليا للبنى السياسية والاجتماعية لدول الخليج العربي[7].

ونقلت هذه التغيرات والتوجهات الثورية الجديدة لإيران العلاقات الإيرانية–السعودية من نطاق التنسيق والتعاون بين نظامين ملكيين، شكّلا معًا منذ مطلع السبعينيات ركيزتي "مبدأ نيكسون" لملء الفراغ في الخليج، إلى نظامين متنافسين خصمين يتنازعان القيادة والنفوذ في المنطقة، وتمثل إيران القطب الشيعي بينما تتزعم الرياض القطب السني في المنطقة، ومع الوقت تحول الخلاف بينهما إلى معركة أيديولوجية وسياسية؛ فالنظام الجديد في طهران طرح نموذجًا مختلفًا للإسلام السياسي، ينافس السعودية على قيادة العالم الإسلامي .

هذا وعمدت إيران، للتعبئة الإعلامية للشيعة في دول الخليج، للتمرد على أوضاعهم خاصة أن الشيعة شكلوا 75% من سكان البحرين، و 30–40% من سكان الكويت، و30% من سكان المنطقة الشرقية بالسعودية، وقدمت إيران تأييدا معنويا وإعلاميا، لتظاهرات الشيعة بالسعودية، في إقليم الأحساء عامي 1979–1989م[8] .

وجاء تأسيس مجلس التعاون الخليجي، في سنة 1981 كرد فعل على مخرجات الثورة الإيرانية، في سعي من دول الخليج الست وعلى رأسها المملكة العربية السعودية لخلق آلية جماعية، لردع الطموحات الإيرانية في المنطقة، ولضمان الأمن الجماعي للدول الخليجية.

وهذا ما ذهبت، له رئيسة معهد دول الخليج العربية في واشنطن الدكتورة " مارسيل وهبة " ، في جلسة نظمها موقع " **The Cipher Brief** " ، حيث قالت أن تأسيس مجلس التعاون الخليجي 1981 من قبل الدول الخليجية بإستثناء العراق، جاء من أجل تعزيز مصالحها الأمنية والاقتصادية، وحدث ذلك بعد الثورة الإسلامية الإيرانية في العام 1979 ووسط الحرب الإيرانية–العراقية، وهما العاملين الذين سلطا الضوء على التهديدات المحتملة التي تواجه دول الخليج من البلدان المجاورة الأكبر وعلى غياب الاستقرار الإقليمي.

بالإضافة إلى ذلك في سنة 1984، أسس مجلس التعاون الخليجي قوات درع الجزيرة، التي يقع مقرها في المملكة العربية السعودية، وهي تتألف الآن من 40 ألف جندي في فرقتيْن، أما توجهها فهو الاستجابة السريعة ومحاربة العدوان العسكري الخارجي ضد دول المجلس ومكافحة زعزعة

الاستقرار الداخلي في هذه الدول وخاصة ضد التوجهات الإيرانية بعد الثورة [9]، وقد كانت أحداث البحرين 2011 مسرحا لتفعيل هذه القوات لاستتباب الأمن فيها بقيادة السعودية.

وخلال فترة حرب الخليج الأولى " بين العراق وإيران "، واجهت دول الخليج العربية الحرب العراقية . الإيرانية بصعوبة بالغة وكان يتعين عليها أن تختار بين طرفيها ، ولم يكن لها خيار الانحياز بالأمر السهل ، نظراً إلى الحساسية المتناهية للأوضاع الخليجية السائدة هناك .

كانت إيران تسعى من جانبها إلى تحييد دول الخليج والضغط عليها بكافة السبل للتخلي عن دعمها للعراق مادياً ، ولا سيما الكويت والمملكة العربية السعودية ، وكانت ترى في هاتين الدولتين دولتين منحازتين إلى جانب العراق فمن، المنظور الإيراني لا يجوز الوسيط خصماً وحكماً في آن واحد. أما العراق فقد كان يرى أن على الدول العربية مساندته باسم العروبة وبما ينص ميثاق الدفاع العربي المشترك، وعندما اندلعت الحرب في شهر أيلول 1980 كانت احد مطالب العراق إعادة الجزر، بحيث راحت التقارير الصحافية تتكهن بان هناك علاقة ما بين إمارة راس الخيمة والعراق ، وأفادت صحيفة ديلي تلغراف اللندنية في 30 أيلول 1980 بان: " تقارير دبلوماسية من لندن تفيد أن السفن العراقية قد أرسلت إلى الموانىء المحايدة مع اندلا ع الحرب ، لم تكن بهدف البحث عن ملجأ لها بل للإعداد للهجوم على الجزر الثلاث . وهذا ما نفاه الشيخ صقر بن محمد القاسمي حاكم راس الخيمة ونفى أن تكون الطائرات أو السفن الحربية العراقية تستخدم تسهيلات من دولة الإمارات العربية المتحدة . وكشفت مصادر الملاحة في راس الخيمة أن سفينة حربية إيرانية ترابط حول الجزر[10].

كان موقف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يتصف بالحياد على الصعيد الرسمي وبعض الميول والانحياز نحو العراق على الصعيد العملي مع بعض الاستثناءات التي لعبت فيها المصالح الاقتصادية وعلاقات الصداقة القديمة المميزة لإمارتي دبي والشارقة مع إيران ، ناهيك عن التخوف من انتقام إيراني لا تستطيع دولة الإمارات مواجهته ، نظراً إلى قدرتها المحدودة ، وعدم ثقتها بقدرة شركائها في دول مجلس التعاون على حمايتها.

لم يمنع الموقف المحايد للدول الخليجية من مساندة العراق ، والذي كان في الأساس قراراً سعودياً ، فقد قدرت مساهمة الدول الخليجية للعراق في المجهود الحربي بـ(200) مليار دولار كما جمعت السعودية والكويت (000،300) برميل نفط يومياً لتعويض العراق عن تراجع إنتاجه النفطي ، بسبب الدمار الذي لحق بحقوله ومنشأته النفطية وسمحت السعودية للعراق ببناء خط أنابيب قادرة على نقل(1،5) مليون برميل نفط يومياً تصب في ميناء (ينبع) على الساحل السعودي في البحر الأحمر.

كان موقف دول مجلس التعاون الخليجي خلال سنوات الحرب 1980 . 1988 يتطور مع تطور مجريات الحرب فكلما زاد تأثير خطر هذه الحرب في امن هذه الدول ومصالحها ، ازدادت ردود أفعالها السياسية والدبلوماسية وبما يتناسب مع قدراتها ، وكان هذا النشاط السياسي والدبلوماسي الذي قامت به دول مجلس التعاون خلال تلك الحرب التي دامت ثماني سنوات [11].

وبعد الحرب الطويلة التي أنهكت كلا البلدين، دخلت العلاقات الإيرانية–السعودية مرحلة جديدة بالكامل؛ فانتقلت من الصراع الثنائي إلى التنافس على النفوذ الإقليمي، لتصبح علاقات متداخلة ومتشابكة مع مجمل تفاعلات النظام الإقليمي في الشرق الأوسط؛ ليترتب بعدها على الغزو العراقي للكويت عام 1990 ثم معركة تحرير الكويت التي حُسمت بهزيمة العراق تغيير مهم في علاقات طهران والرياض، انطلاقًا من العداء الذي بات مشتركًا لنظام صدام حسين في العراق. ومنذ ذلك الوقت، ورغم الاختلافات السياسية والأيديولوجية بين البلدين، تكثفت الجهود الإيرانية لمد جسر علاقات مع السعودية خلال رئاسة هاشمي رفسنجاني 1989–1997 ، ومن بعده محمد خاتمي 1997–2005 لكن هذه العلاقات ظلت محكومة في هذه المرحلة بمتغيرين، هما:

- **أولاً** :التغيير الكبير الذي طرأ على نظام الأمن الإقليمي في الخليج، والمتمثل بمضاعفة الحضور الأميركي العسكري المباشر في المنطقة بمستوى غير مسبوق من القوة العسكرية؛ الأمر الذي طالما اعتبرته طهران تهديدًا أمنيًا مباشرًا لها، وسببًا لاستمرار توتر علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي، وعلى رأسها السعودية، فقد نبَّه الغزو العراقي للكويت الرياض لمخاطر أمنية حقيقية لن يستطيع مجلس التعاون الخليجي مواجهتها واقعيًا على

الأرض، دون الاستعانة بالقوة العسكرية للولايات المتحدة؛ وهو ما شكّل تهديدًا للأمن القومي الإيراني.

- **ثانيًا** :بدت سياسة "الاحتواء المزدوج" التي اعتمدتها الولايات المتحدة تجاه إيران والعراق مريحة للسعودية، لكن الأمر لم يكن كذلك بالفعل لطهران، والأهم أن دول الخليج لاسيما المملكة، أدركت فائدة استمرار حالة العداء بين إيران والغرب عمومًا والولايات المتحدة على وجه الخصوص؛ الأمر الذي عزز حالة عدم الثقة والخصومة بين طهران والرياض؛ حيث تعتبر إيران أن السعودية ساهمت في خلق عداء دولي لنشاطها النووي، كما أضعفت حضورها النفطي في العالم.[12]

ثانيا: دور النخبة الحاكمة في توجيه السياسة الخارجية للبلدين:

تلعب النخبة الحاكمة، في كل من إيران والمملكة العربية السعودية دورا مهما في التأثير على مسار العلاقات ونمط التفاعلات الإقليمية والدولية، وكذا على المد والجزر في هذه العلاقات وواقع الصراع استنادا، لتوجه وخلفية كل نخبة أو تيار نخبوي مسيطر على مقاليد الحكم في البلديين.

هذا وتتأرجح السياسة الخارجية الإيرانية، في تطبيقها العملي بين تيارين أحدهما يبني السياسة الخارجية، على أساس الهوية الإسلامية، وتيار ثاني يرى أن على إيران أن تتصرف كدولة قومية، وأن أمنها يستند إلى نمط علاقاتها السياسية، والاقتصادية وضمان هذه العلاقات هو ما يحقق أمنها، كما أن التهديد الأمني المحيط بإيران من خلال تفاعلات البيئات الاستراتيجية لها، يلعب دورا في تحديد الجناح الذي يهيمن على السلطة فوجود التهديد ومنطق الأمن يعزز من، قبضة المحافظين على السلطة وهو التيار الذي يدفع دوما باتجاه التصعيد والمواجهة مع دول الجوار، والسعودية خاصة، فيما انحصار وعدم وجود تهديد يعطي للإصلاحيين فرصة للوصول لسدة الحكم، وهم التيار المعروف باعتداله واتخاذه لسياسة براغماتية، بعيدا عن النهج المحافظ والدعوة للحوار ومد جسور التعاون بين إيران ودول المنطقة .[13]

هذا وكما أسلفنا، فإن العلاقات الرسمية لإيران تتأثر بشكل مباشر بالتنافس بين التيارين الرئيسين، المحافظين و الإصلاحيين وإذا ما تم إسقاط هذا على موضوع الدراسة فإن تأثير النخبة الحاكمة كبير، استنادا لهذا سنجعل من طبيعة العلاقات بين الدولتين دالة لنا، إذ سيكون الهدف الأساس من عرض توجهات النخب الحاكمة في البلدين هو تحديد أثرها على العلاقات وواقع الصراع بينهما .

بعد نجاح الثورة الإسلامية في إيران 1979، وسيطرة جناح المحافظين على السلطة ارتبطت هذه الفترة بمبدأ "تصدير الثورة" الذي تعاني دول الخليج من حساسية مفرطة تجاهه لوجود أقليات شيعية كبيرة فيها خاصة البحرين ثم السعودية والكويت. واختلف أفراد النخبة الإيرانية حول وسائل تصدير الثورة الملائمة والفعالة، فهناك من رأى تقديم النموذج أو المثل كأداة رئيسية للتصدير وبالتالي حبذ هذا الاتجاه الوسائل السلمية ولكن هناك رأي آخر فضل أسلوب التصدير العسكري ولكنه مثل الاتجاه الأضعف وسرعان ما اختفى منذ عام 1986 تقريبا.[14]

وفي مرحلة ما بعد الخميني وما بعد الحرب العراقية الإيرانية، عملت السياسة الخارجية الإيرانية على المساعدة في تحقيق الأهداف الاقتصادية في محاولة لتنمية التجارة والاستثمار الأجنبي الذى تحتاجه إيران بشدة لإعادة بناء ما دمرته الحرب. فكان شعار رافسنجاني الرئيسي البناء، وأصبح الانفتاح على الخارج غاية هامة لجذب استثمارات أجنبية توقف تدهور الوضع الاقتصادي والانكفاء على الداخل الإيراني والعمل على بناء علاقات تعاونية مع دول الجوار والدول الخليجية بالخصوص.[15]

ثم استمرت أهمية البعد الاقتصادي في ظل الرئيس خاتمي فتم التركيز على نقل التكنولوجيا وتطوير التجارة ولكن تحت مفهوم أشمل للتنمية يحوي ليس فقط الأبعاد السياسية بل الثقافية أيضا والتي استخدمتها إدارة خاتمي بكفاءة من أجل الحفاظ على جسور الحوار ممدودة مع الدول التي يتعثر تطوير العلاقة معها بالشكل الذي تطمح إليه إيران بمعنى آخر حدث تحول في أهداف السياسة الخارجية الإيرانية من مجرد محاولة مواجهة الظروف المحلية الطارئة وتلبية الاحتياجات في ظل معطيات الوضع القائم إلى محاولة معرفة الظروف الدولية، بحيث لم تعد السياسة الخارجية الإيرانية تقوم على رفض أو تأييد شيء وإنما بناءا على موقف مدروس

وتحليلها الخاص للمجتمع الدولي فهو اتجاه جديد يختلف عما كان سائدا في عهد رفسنجاني ويسعى إلى تقديم رؤية إيرانية للنظام الدولي ودور إيران فيه. وبهذا يمكن القول إن سياسة إيران الخارجية انتقلت من مجرد كونها سلسلة من ردود الأفعال إلى مرحلة الصياغة الحقيقية التي لها خططها المستقبلية وفي هذا السياق طرحت إيران مفهوم حوار الحضارات الذي نجح في إعادة السياسة الخارجية إلى مسارها الثقافي الصحيح بخلاف ما كان سائدا في الماضي من تركيز على الجانب الاقتصادي فقط. أصبح يقوم توجه صانع القرار الإيراني نحو العالم الخارجي على استراتيجية ثقافية تنطلق من محاولة الترويج للثقافة والحضارة الإيرانية من أجل مزيد من النجاح في سياسة الانفتاح على العالم التى لا بديل لإيران عنها في هذه اللحظة التاريخية التي يمر بها النظام الدولي —وبالفعل لاقت هذه الدعوة للحوار بين الحضارات ترحيب كثير من الدول، خاصة الدول الخليجية والأوربية.[16]

والملاحظ أنه وبعد أن كان مؤشر التوتر والعداء مسيطرا على العلاقات الإيرانية السعودية في الفترة التي تلت نجاح الثورة الإسلامية 1979ا، فإن فترة الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني ومن بعده الرئيس محمد خاتمي –المحسوبين على التيار الإصلاحي– كرسا نهجيهما في تأسيس علاقات حسن جوار وبالذات في عهد خاتمي الذي طرح فكرة حوار الحضارات والانفتاح على العالم والتطبيع مع الدول العربية، وكان نتيجة ذلك أن شهدت العلاقات السعودية الإيرانية درجة عالية من التطور والتنسيق والتعاون ترجم في تعدد وتبادل زيارات المسؤولين من البلدين وعلى مستوى عال، وتوجت تلك العلاقة بتوقيع اتفاقية أمنية عام 2001 شكلت محطة مهمة ليس فقط في علاقة البلدين بل في الخليج العربي بأكمله لأنها انتقلت من مرحلة البروتوكولات الدبلوماسية إلى عمق العلاقة وتأصيلها شعبيا ورسميا.[17]

وإذا كانت المرحلتان السابقتان قد شكلتا انقلابا في، طبيعة العلاقات فقد شكل مجيء محمود أحمدي نجاد " المحسوب على التيار المحافظ "، رئيسا لإيران في انتخابات 2006 انقلابا آخر عاد بفكرة الثورة من جديد لدرجة، أن البعض اعتبر أن فترة، رفسنجاني وخاتمي كانت استثناء في تلك العلاقة. فالوضع في علاقة البلدين في عهد، نجاد يتشابه مع مرحلة الخميني، ويزيد في درجة تصعيدها انفجار، بعض الملفات الساخنة والمتمثلة في الشحن الطائفي الموجود

في المنطقة، والبرنامج النووي الإيراني الذي يلقي بظلاله الأمنية على دول الخليج، وكذلك الدور الإقليمي الذي تلعبه، إيران في سوريا ولبنان وفلسطين والعراق، وأيضا الوجود العسكري الأجنبي في الخليج، الذي يثير هواجس إيران إزاء ملفها النووي. وقد بدت إرهاصات ذلك التباعد في التحرك، السعودي المضاد لمواجهة الدور الإيراني في المنطقة وتخلت الرياض عن دبلوماسية الكواليس، إلى التحرك العلني للعب دور مهم في إعادة تشكيل خريطة الصراعات في المنطقة.[18]

ثم شكل وصول الرئيس الإيراني، حسن روحاني للسلطة في 2013 بادرة لتحسين العلاقات بين البلدين لكن الإرث التاريخي للصراع والملفات الساخنة حالت دون ذلك وكذلك ارتباط روحاني بالمرشد الأعلى كثيرا عزز من الموقف المتصلب تجاه القضايا الإقليمية، هذا بالتوازي مع وصول نخبة جديدة للحكم في، المملكة العربية السعودية تعتبر هي الأكثر تشددا في العلاقة مع إيران وتدفع باتجاه المواجهة.[19]

حيث تعتبر الفترة الحالية هى أكثر المراحل توتراً في العلاقات السعودية – الإيرانية، فقد شهدت المنطقة أحداثاً داخلية و إقليمية و دولية جعلت العلاقة فيما بينهم تتسارع في الأفعال و ردود الأفعال، و فوضى و تصادم بالتقلبات و التجاذبات، أدخلت الدولتين في حرب باردة جديدة غير معلنة.

وباتت السعودية ترسم سياسة جديدة أكثر عدوانية تجاه إيران، فقد وقعت المناوشات الأولى في اليمن بعد ثلاثة أشهر فقط من تتويج الملك سلمان، وشهر واحد قبل التوقيع على "الاتفاق الإطاري النووي".[20]

وكذلك السعودية بقيادة ولي العهد بن سلمان تلعب دوراً أولاً ضمن استراتيجية تهدف لتقويض نفوذ إيران في المنطقة، فهي تتولى التخطيط للنقلة الجديدة في الصراع اليمني، وتنسج علاقات الصداقة مع العبادي في العراق، وتساهم في إغراء الروس للابتعاد عن الإيرانيين في سورية، كما لعبت دوراً كبيراً في استقالة سعد الحريري من رئاسة الحكومة اللبنانية، ومن ثم "تعرية" "حزب الله" وحلفائه في لبنان، وأخيراً، كانت المحرك وراء حشد الدول العربية والغربية من أجل رفع ملفي "تدخلات" إيران وبرنامجها للصواريخ البالستية إلى مجلس الأمن الدولي.

هذا وبات السلوك السعودي في عهد النخبة الحاكمة الجديدة، سؤالاً ملحّاً في طهران تحت وطأة الأزمات والمجابهات الإقليمية؛ فالواضح أن القيادة السياسية بإيران خرجت من حالة الدهشة إزاء سلوك الرياض غير التقليدي، وبدأت قراءتها الإيرانية تأخذ صورة أدق ووفق هذه القراءة؛ فإن سياسة السعودية الجديدة تطبعها إشكاليتان ستعود عليها وعلى المنطقة وعلى إيران بتحديات كبيرة .

1- تغيير التوازن القائم: أبرزت السعودية سياسة واضحة العداء للوضع والتوازن القائمين في غير ما ملف إقليمي، وأتت هذه السياسة حتى الآن بأزمات إقليمية جديدة دون حلها للأزمات السابقة فقد تحركت الرياض ضد المستجد يمنياً عام 2015، وزعزعت التوازن القائم في لبنان، ونشطت ضد الحكومة السورية حرباً وسلماً، كما دخلت، إلى بغداد بصورة مختلفة بغية تحقيق حضور يُساهم في تغيير الوضع القائم، والمطلوب سعودياً –وفق هذه القراءة– هو إحداث تغيير في الوضع القائم إقليمياً، عبر تغييرات في التوازنات القائمة في ملفات الإقليم الرئيسية.

2- وضع إيران تحت "الضغط الأمريكي": بدأت الرياض التصعيد ضد طهران بعد زيارة الرئيس ترامب للرياض، حيث كانت الحفاوة به واضحة، فقد جاءته السعودية بقادة العشرات من الدول لإبهاره بقوتها، وإبراز قيمة الرياض كشريك استراتيجي، كما أغدقت عليه الهدايا والعقود التسليحية والاقتصادية، ولإكمال الغاية، أعربت له بكل السبل عن ضرورة مواجهة إيران باعتبارها المزعزع للاستقرار والداعم للإرهاب، وركزت الرياض على جعل ترامب يترجم أقواله المعادية لإيران إلى أفعال وكان اختلاق الأزمات الإقليمية وربطها بإيران جزءاً من تلك المحاولة، والواضح أن جزءاً من خطاب ترامب ضد إيران ينبع من قبوله السرديتين السعودية والإسرائيلية ضد طهران، وبذلك تدفع الرياض باتجاه مواجهة ما بين طهران وواشنطن، ويجري توظيف العلاقة مع الرئيس ترامب في ذلك الاتجاه[21].

ثانيا : دور المتغير الإيديولوجي في التأثير على الصراع:

تعرف الإيديولوجيا أنها منظومة من الأفكار تهدف إلى غاية عملية فهي مجموعة من الأفكار عن العالم وعن الحياة وعن المجتمع تصلح قاعدة لعمل جماعي لذلك فهي بعيدة عن خصائص التفكير الشخصي وعن مرونته لأنها أقرب لأن تكون برنامج عمل [22].

وحسب" لويد جونسون " لا تنبثق السياسة الخارجية فجأة، في أذهان صانعي القرار إن السياسة الخارجية هي نتاج لخبرات الدولة السابقة وللمعتقدات، السياسية والإيديولوجية التي تراكمت عبر الزمن ،فالمحدد الإيديولوجي هو تلك الأفكار، التي يعتنقها أفراد المجتمع والتي تحدد رؤيتهم للعالم السياسي ، وهذه التوجهات المجتمعية ليست مجرد آراء عابرة ولكنها أفكار تتسم بثباتها النسبي .

وقد انقسم الباحثون حول دور المحدد الإيديولوجي بين من يقلل من أهميته ودوره وأثره على السياسة الخارجية ، أما كيفية تأثير الأيديولوجية في صناعة القرار فيتم ذلك من خلال التأكيد على ضرورة وجود أيديولوجية واضحة لكل نظام سياسي ،وذلك بوصفها ليست فقط أداة لتقويم الواقع والمستقبل ،بل أيضا محدد لنوعية الدور الذي تلعبه الدولة في النظام السياسي الدولي وتصورها لما يجب أن يكون عليه[23]

فيؤثر النسق العقدي للدولة على تصورها لما يحدث في النظام الدولي فهو بمثابة شاشة إدراكية يتم من خلالها تجاهل بعض الأحداث أو تفسيرها بما يتوافق مع النسق العقدي ، كما أن هذا الأخير يضع قيودا على خيارات السياسة الخارجية ، فصانعوا القرار حتى في الدول التسلطية يجدون شيئا من الصعوبة في التصرف بطريقة مخالفة للمعتقدات السائدة لدى شعوبهم ، فالنسق الأيديولوجي للدولة يعتبر أداة لتبرير خيارات السياسة الخارجية إذ تقدم للجماهير على أنها تمثل مجموعة من القيم المشتركة [24].

تستند توجهات الدول، الخارجية إلى العديد من العوامل والتفاعلات التاريخية والثقافية في تحديد نظرة أي، بلد إلى بيئته وموقعه ضمن جيرانه، ولا تشكل إيران بعد نجاح الثورة الإسلامية 1979 والمملكة العربية السعودية، استثناء لذلك بالنظر لإسهام تاريخهما الوطني وإرثهما الديني والعقدي، وترسبات مراحل تشكل الشخصية الوطنية لكل منهما في التأثير

على مجمل تفاعلاتهم الإقليمية وعلاقاتهم البينية، وهو ما سنتطرق له، وأهمية استعراض دور البعد الأيديولوجي يتضح من خلال الاستناد لفرضية أن هذا البعد يوظف ضمن هذا الصراع وليس هو المحدد والطابع الرئيسي له.

العلاقات الدينية بين إيران والخليج تبرز إشكاليه العلاقة بين المذهب السني والمذهب الشيعي والصراع الداخلي بين القومية والإسلام لتحديد الهوية الوطنية الإيرانية لقد كان الاختلاف المذهبي بين السنة والشيعة هو أحد الأدوات التي استخدمها العثمانيون والصفويون لتبرير حروبهم التي كانت بالأساس تعود إلى نزعة كل من الطرفين إلى التوسع الإقليمي والكسب السياسي والنهب الاقتصادي ولم يكن الصراع المذهبي سوى ستار لإخفاء الأسباب الحقيقية للصراع[25]، وهو النهج نفسه الذي يتخذه الصراع الإيراني السعودي في مرحلته الحالية حيث يتم توظيف البعد الأيديولوجي والصراع الديني من أجل إخفاء أسباب الصراع الرئيسية.

لقد جاءت السياسة الإيرانية ومن خلال قادتها بعد سقوط الشاه في عام 1979م سياسة راديكالية متطرفة استندت من خلالها علي قاعدة دينية وفقاً للمذهب الشيعي ومن هنا بدأ التأثير للقيادة الجديدة ينعكس علي توجهات سياسة إيران الخارجية والأمنية ولهذا فقد جاء تصور إيران للأمن في المنطقة العربية انعكاساً لفكرها السياسي المستند للمذهب الشيعي، ولهذا فإيران تستند في استراتيجيتها تجاه المنطقة العربية علي أنها الدولة الإسلامية الوحيدة في العالم العربي وبالتالي فهي الوصي علي الإسلام، فوفق مبدأ الزعامة الإسلامية ومنذ نجاح الثورة واستمرار مرحلة التأسيس الثوري حتى وفاة الإمام الخميني، حدث صراع إيراني سعودي حول زعامة العالم الإسلامي؛ فكلتا الدولتين كانتا تريان في نفسيهما الممثل الحقيقي للإسلام النقي ومبادئه، وبالتالي كان لابد من حدوث نوع من اصطدام الشرعيات والتنافس، وكان هناك العديد من مظاهر التصادم والمؤشرات علي مدي وجود حالة من التأرجح في العلاقات[26].

وفي هذا تقول " شيرين هانتر "، في كتابها (Iran and the world continuity in a rvolutionary decade)، إن محور تفكير الإمام الخميني في السياسة الخارجية لا يقوم، على النظرة الإسلامية التقليدية المتأسسة على مفهومي دار السلام ودار الحرب، وإنما على

مفهومي المستكبرين والمستضعفين، ووفقا لهذه النظرية الجديدة تبنت إيران منطق تصدير الثورة كأساس إيديولوجي ديني في المنطقة وهو الأمر الذي يلقى رفضا وتخوفا من قبل دول الخليج العربي عموما والسعودية خاصة[27].

ولهذا نجد التصور الأكثر شيوعاً للأزمة بين البلدين يتمحور حول البعد ''الطائفي'' ، أي أن دوافع الصراع في المنطقة هي في الأساس (سنية /شيعية) ، وهذا ما سعى إلى تأكيده الرئيس الأمريكي أوباما حين وصف ما يجري في الشرق الأوسط بـ''صراع يعود إلى ألف عام'' ، بيد أن إحالة ما يحدث إلى أسباب طائفية يختزل الحقيقة ويبسط ديناميكيات الصراع.

و ربما كانت إيران ترغبُ إخفاءَ توظيف البعد الطائفي في سياساتها الخارجية غير أن الربيع العربي وفشل مشروع ''تصدير الثورة'' لم يسعفها للاستمرار في ذلك ، فطالما سعت إلى الظهور في صف ''الممانعة'' وإطلاق الشعارات المناهضة للغرب وأمريكا ومحاولة الظهور كنصير للقضية الفلسطينية، ولكن موقفها المضطرب من الربيع العربي والذي تفاوت من بلد لآخر ودعمها لحركات التمرد الشيعي أظهر الوجه الآخر من السياسة الإيرانية البراغماتية ، وبالتالي تميز الصراع بتوظيف البعد الإيديولوجي بشكل أكبر[28].

كذلك لا يمكن تصوير دوافع، السياسة الخارجية للسعودية على أساس طائفي فحسب فهناك محذور أساسي تفانت السعودية، في استخدام البعد الديني لمحاربته وهو (الثورة) ومحاولة تقويض النظام الملكي حتى في الدول المجاورة كما حدث أثناء الثورة الإيرانية من دعم لنظام الشاه الملكي ، بل أنها دعمت النظام الملكي (الزيدي) ضد الثورة ذات الغالبية السنية في اليمن[29] .

وفي هذا يمكن القول أن تطوّر الأحداث في الفترة الأخيرة أضاف توتراً جديداً في العلاقات بين السعودية وإيران، وكذا فإنّ الحملة الإيرانية ضد السعودية ليست بسبب أن السعودية دولة سنية فقط أو أنها تدعم الرئيس اليمني أو إعدام نمر النمر، وإنما لأنّ إيران تنفذ مخططاً إستراتيجياً للهيمنة في المنطقة والتدخل في شؤون دول الجوار وإثارة القلاقل فيها، ولهذا أيضا فإنّ تحرك السعودية لوقف امتداد نفوذ إيران إلى حدودها الجنوبية عبر ميليشيا الحوثيين

في اليمن جاء رغبة منها في تفادي الوقوع في الخطأ الاستراتيجي بترك العراق يقع تحت النفوذ الإيراني، فأفسحت المجال أمام إيران لمحاصرتها من حدودها الشمالية.

ومن جهة أخرى فإن المملكة العربية السعودية، تتحسس من الوضع القائم خاصة بعد أحداث الربيع العربي، وسعت للحفاظ على مكانتها الريادية في العالم الإسلامي والمهيمنة في الخليج بأي وسيلة، وفي عام 2013 بحث النظام السعودي عن حلفاء إقليميين، ففي مصر سعت المملكة لإعادة الحلفاء القدامى بعد سقوط مبارك وتولي الإخوان السلطة، وكذا في البحث عن شراكات إقليمية مع كل من باكستان وتركيا بشكل أقل.

وفي ظل تمدد إيران، السريع في المنطقة، وانتشار نفوذها بداخل أربعة دول عربية مهمة ، هي العراق وسورية واليمن ولبنان، وفي ظل احتمالات تزايد هذا النفوذ بعد توقيع الاتفاق النووي مع دول الخمسة زائد واحد، بدأت سياسات المملكة تتجه لتأسيس تحالف سني " مرن "، في مواجهة التمدد الشيعي الإيراني وكذلك محاولة ربط علاقات عسكرية مع دول إقليمية وإسلامية تمهيدا لتطويق إيران ولتعويض المظلة الأمنية الأمريكية مستقبلا[30].

وعلى المستوى الداخلي بالنسبة للمملكة العربية السعودية، تحولت الأقلية الشيعية إلى حركة مطلبية طائفية، تطالب بحقوق الفرد " الشيعي " وقد أفرز هذا التسيس للمذهب سياسات تعريف الفرد، الشيعي لذاته كونه شيعيا فقابله تعريف الآخر لذاته كونه سنياً مما خلق مايعرف بمعضلة الأمن المجتمعي وحالة تنافر حادة في المجتمع الواحد، وهو الأمر ذاته في إيران في منطقة الأحواز حيث الأقلية السنية، والتي تتعرض لتهميش بنيوي موجه من السلطات العليا في البلاد، هذا التنافر الكبير خلفته حالة الصراع المستندة على مذهبة السياسات، بين أكبر دولتين في المنطقة في محاولة منهما احتكار، تفسير الدين وحماية مبادئه[31].

ويمكن تشخيص أركان الصراع في العلاقة بين السعودية وإيران في أربعة عوامل أولها البعد العقدي الذي ترى السعودية في نطاقه نفسها مركزاً للعالم الإسلامي في حين ترى إيران أنّ للعالم الإسلامي جناحين تمثل هي المركز الشيعي فيهما، والثاني، طبيعة نظام الحكم المتناقضة بين الجهتين: نظام ملكي في السعودية وجمهورية إسلامية في إيران وما يثيره الخطاب المضادّ

من الجهتين من توتر، والثالث، اختلاف السياسة النفطية بين منتجين كبيرين تختلف نظرتهما للسوق والأسعار واستخدامات النفط غير الاقتصادية، بينما الرابع هو أمن الخليج الذي تعتمد السعودية ودول الخليج الأخرى على الدعم الأجنبي والأمريكي خصوصاً في تأمينه، فيما ترى إيران أنها القوة الكفيلة بضمان أمن الخليج[32].

خاتمة:

لقد كانت المتغيرات الإقليمية، التي شهدتها المنطقة العربية أواخر عام 2011، نقطة اختبار جدية للسياستين الخارجية لكل من إيران والسعودية، فقد شهدت حدوث تغيرات في بنية منظومة الشرق الأوسط وتحولات في موازين القوى، لاسيما بعد موجة التغيير بسبب الثورات والحركات الاحتجاجية، التي اجتاحت العديد من البلدان العربية الأمر الذي فرض الحاجة إلى، بلورة وصياغة استراتيجية تتلاءم مع تلك الأحداث والمتغيرات بالنسبة للبلدين وفي بناء وصياغة توجهات جديدة، في الأداء الاستراتيجي لهما، إذ بدأ الحديث عن دور إيراني قيادي، في منطقة الشرق الأوسط يثير اهتمام العديد من الدول يجابهه دور سعودي بنفس الأهمية، وسعي كل منهما لاستحواذ إقرار دولي بدوره الإقليمي الفاعل في المنطقة .

ومثلت هذه التحولات الجيوسياسية –الربيع العربي– محدداً استراتيجيا ذو أهمية في بنية الصراع الإقليمي على النفوذ بين إيران والمملكة العربية السعودية، حيث تباينت قراءة كل منهما واختلفت توجهاتهما بشأن طبيعة هذه الأحداث، ولعلى ما يفسر هذا التباين هو نمط التحالفات التي شكلتها كل منهما حيث اختلف التعامل، من دولة لأخرى ويبرز هذا الاختلاف جلياً في كل من البحرين وسورية واليمن، حيث وقفت إيران والسعودية على طرفي نقيض من التحولات الحاصلة في كل بلد، واستنادا لذلك ستعمل الدراسة على رصد مواقف الطرفين من أحداث الربيع العربي، ثم تبيان تأثير هذه الأحداث على الصراع بينهما بالاعتماد على فرضية أن هذه الأحداث خلقت فضاءات هشة وجاذبة في نفس الوقت حاولت كل من إيران والسعودية استثمارها لزيادة نفوذها.

من خلال ما تم مناقشته في هذا المقال، من إلقاء الضوء على المراحل التاريخية التي مرت بها الدولتين في إطار تشكلهما، إلى دراسة المحددات الاستراتيجية المؤثرة في الصراع نستخلص جملة من الاستنتاجات هي:

1- المراحل التاريخية التي مرت بها كل من إيران والسعودية ساهمت بشكل كبير، في تكوين الشخصية القومية للبلدين مما انعكس على تصورهما، لمكانتهما في المنطقة.

2- أن القيادة السياسية الحالية، تلعب دورا كبيرا في التأثير على مجرى العلاقات بين إيران والسعودية، فمنطق النخبة الحاكمة في كلا البلدين يستند في تصوره للعلاقة بينهما إلى منطق صفري – نظرية اللعبة – حيث يحدد العلاقة وفق نمط رابح وخاسر، فكل ما تخسره طهران هو ربح للرياض والعكس، وهو تصور يقود إلى المواجهة الأكيدة بينهما، فالانزواء لهذا التصور، يعني أن كل طرف بات يمثل عائقا أمام طموحات وأهداف الطرف الآخر ويحد من فاعليته الإقليمية، وبالتالي هذا يقود لاتخاذ كل طرف لأعنف السبل من أجل تجنب الخسارة وإلحاق الضرر بالطرف الآخر.

3- أن السياسة الخارجية السعودية في ظل حكم الملك سلمان وولي عهده انتقلت من مرحلة رد الفعل إلى مرحلة الفعل وصياغة الخطط والاستراتيجيات في إطار التفاعلات الإقليمية .

4- أن توجهات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه القضايا الإقليمية وتجاه العلاقات مع السعودية تتأثر بتوجهات النخبة المسيطرة على الحكم، فيكون الصدام والمواجهة كلما كانت السيطرة للمحافظين على الساحة السياسية الداخلية لإيران، ويكون التعاون والانفراج في حالة تمكن الإصلاحين من التحكم في مقاليد السلطة.

5- السياسات النفطية السعودية، تدفع وبشكل مباشر العلاقات بينها وبين إيران إلى خط المواجهة.

6- البرنامج النووي الإيراني يشكل الهاجس الأكبر لدول الخليج عموما والمملكة خصوصاً، نظراً لخطورته في ظل مشروع إيراني يهدف للهيمنة الإقليمية، وتعديل موازين القوى في منطقة الشرق الأوسط لصالحه.

7- التناقض الكبير في التصور الأمني لكل من إيران والسعودية، بشأن منطقة الخليج يمنع أي تعاون بين الدولتين لصياغة حلول للمشاكل التي يعانيها الإقليم.

8- أحداث الربيع العربي مثلت مرحلة تاريخية، في منطقة الشرق الأوسط نظراً لأنها أفرزت جملة معطيات تتحدى الأطر السياسية والاقتصادية والفكرية القائمة، ونقلت الاهتمام من المستوى فوق دولاتي إلى المستوى تحت دولاتي، بمعنى أعطت الأولوية والاهتمام للفواعل داخل الدولة والتركيز على البنى الاجتماعية والاقتصادية في هذه الدول.

الهوامش:

[1] بومدين سيدي بوبكر : sboubakar-boumediene@univ-eloued.dz

[2] ألفت التهامي، الأوبك ورفع أسعار النفط، **مجلة السياسة الدولية**، مركز الأهرام للدراسات والبحوث، القاهرة،العدد56، 1979.

[3] إدوارد ريس، ت موفق الدليمي، التوسع الأمريكي في الخليج، موسكو: دار التقدم، 1989، ص 137.

[4] Ralph. Magnus ، The carter Doctrine : New Direction on a -6 Familiar stage ، Journal of the American institute for the study of .77-75، p. 7989Middle Eastern civilization ، Summer ،

[5] عماد محمد ذياب الحفيظ، الخليج العربي تاريخه حاضره مستقبله،ط1، عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2014، ص 246.

[6] المنافسة الإستراتيجية بدلاً عن العداوة الإستراتيجية ، موقع صحيفة همشهري، 14 أكتوبر/تشرين الأول 2013 على الرابط الإلكتروني:

http://www.hamshahrionline.ir/details/234962

[7] ممدوح بريك محمد الجازي، النفوذ الإيراني في المنطقة العربية على ضوء التحولات في السياسة الأمريكية 2003-2011، ط1، الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2014، ص 61.

[8] إيران وحلم الإمبراطورية الفارسية من الصفوية إلى روحاني، مقال في مجلة الشرق الأوسط الإلكترونية، على الرابط الإلكتروني:

https://aawsat.com/home/article/322341

[9] مارسيل وهبة، مجلس التعاون الخليجي ..قوة الإستقرار الإقليمي، معهد دول الخليج العربية في واشنطن : 21-02-2017، على الرابط الإلكتروني:

http://www.agsiw.org/ar/gcc-force-regional-stability/

[10] الحرب الإيرانية العراقية، تقرير على موقع وكالة يقين للأنباء، 11-8-2017، على الرابط الإلكتروني:

http://yaqein.net/reports/52244

[11] عبد الرزاق خلف محمد الطائي، قراءة في موقف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من الحرب العراقية الإيرانية 1980-1988، مركز الدراسات الإقليمية، مقال على موقع دنيا الوطن، على الرابط الإلكتروني:

https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/221977.html

[12] محمد السعيد إدريس، الدور الإيراني الإقليمي في الشرق الأوسط: مشروع تعاون أو هيمنة، موقع مجلة الرأي الآخر، العدد الرابع، ملف إيران والعرب، على الرابط الإلكتروني:

http://www.rai-akhar.com/ar/index.php?option=com_content&task=category§ionid=5&id=29&Itemid=68

[13] وليد عبد الحي، المرجع السابق، ص 264.

[14] عبدالحكيم عامر الطحاوي، العلاقات السعودية- الإيرانية وأثرها في دول الخليج،ط1، الرياض: مكتبة العبيكان ، 2004، ص 13.

[15] هيثم مزاحم، عشرون سنة من عمر الجمهورية الإسلامية، شئون الأوسط، عدد 92 فبراير،2000، ص ص 174-176

[16] غازي صالح نهار، مصادر تهديد الأمن القومي العربي الداخلية، دراسة في الأمن والتنمية،ط1، عمان، دار الإعلام، 2007، ص 17.

[17] نيفن مسعده ،معضلة العلاقات العربية _الإيرانية، مجلة الدراسات الفلسطينية،المجلد19،العدد74_75، 2008م ،ص32

[18] أمل عالم ،الصراع السعودي الإيراني على اليمن، تقرير صادر عن مركز الجزيرة للدراسات 25يونيو2015، على الرابط الإلكتروني:
studies_aljzeera.net

[19] أحمد عردوم، الصراع السعودي الإيراني وأثره على اليمن، مجلة العالم الديمقراطي، العدد الثاني، 2017.

[20] ديفد لونج،التوجه الإسلامي الثوري وأمن الخليج في القرن الحادي والعشرين، الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1998، ص 180.

[21] ماجد المذحجي،أسيلاً أحمد، أدوار الفاعلين الإقليمين في اليمن وفرص صناعة السلام،ورقة سياسات منشورة على مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية، ،تاريخ الدخول1يناير 2018م الساعة 04:00مساء ، على الرابط:
org/ar/publications/ite

[22] أحمد نوري النعيمي ،عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الولايات المتحدة أنموذجا، عمان: دار زهران،2011.ص26

[23] لويد جونسن، تفسير السياسة الخارجية ، ترجمة محمد بن احمد المغني ومحمد السيد سليم، الرياض: جامعة الملك 3 سعود،1989، ص244

[24] جوني عاصي، النظرية و الإيديولوجية في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة ، بيرزيت : معهد إبراهيم أبو الغد للدراسات الدولية ، 2006 ،ص 17

[25] اشرف سعد العيسوي ،،''انعكاسات البيئة الإقليمية والدولية على امن دول مجلس التعاون الخليجي 1990''2004–، رسالة ماجستير، القاهرة :معهد البحوث والدراسات العربية،2005، ص 56.

[26] شملان العيسى، الخلافات بين الإمارات العربية وإيران حول الجزر الثلاث، المستقبل العربي، عدد206، 1996، ص 54

[27] عبد الله يوسف سهر محمد ، السياسة الخارجية الإيرانية تحليل لصناعة القرار ، السياسة الدولية ، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية ، العدد 138 ،1999 ، ص 1

[28] مستقبل العلاقات السعودية الإيرانية، مجلة بوصلة السعودية لرؤية الحقيقة، مقال منشور على الرابط الإلكتروني:

https://saudib.org/?p=730

[29] السياسة الخارجية السعودية في اليمن ، مجلة الشرق الأوسط، مقال على الرابط الإلكتروني:
http://www.resilience.org/stories/2008-12-23/shia-islam-and-oil-geopolitics

[30] محمد عزت رحيم، ما الذي تغير في توجهات وأدوات السياسة الخارجية السعودية ، 28-04-2015، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، على الرابط الإلكتروني:

http://www.rcssmideast.org/article/3364/

[31] بدر الإبراهيم، محمد الصادق، الحراك الشيعي في السعودية تسيس المذهب ومذهبة السياسة، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2013، ص 23.

[32] الصراع السعودي الإيراني، مجلة الراية، ندوة المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مقال منشور على الرابط الإلكتروني:

http://www.raya.com/news/pages/f90eaf25-6ec3-49f8-94f0-8244e62c285d